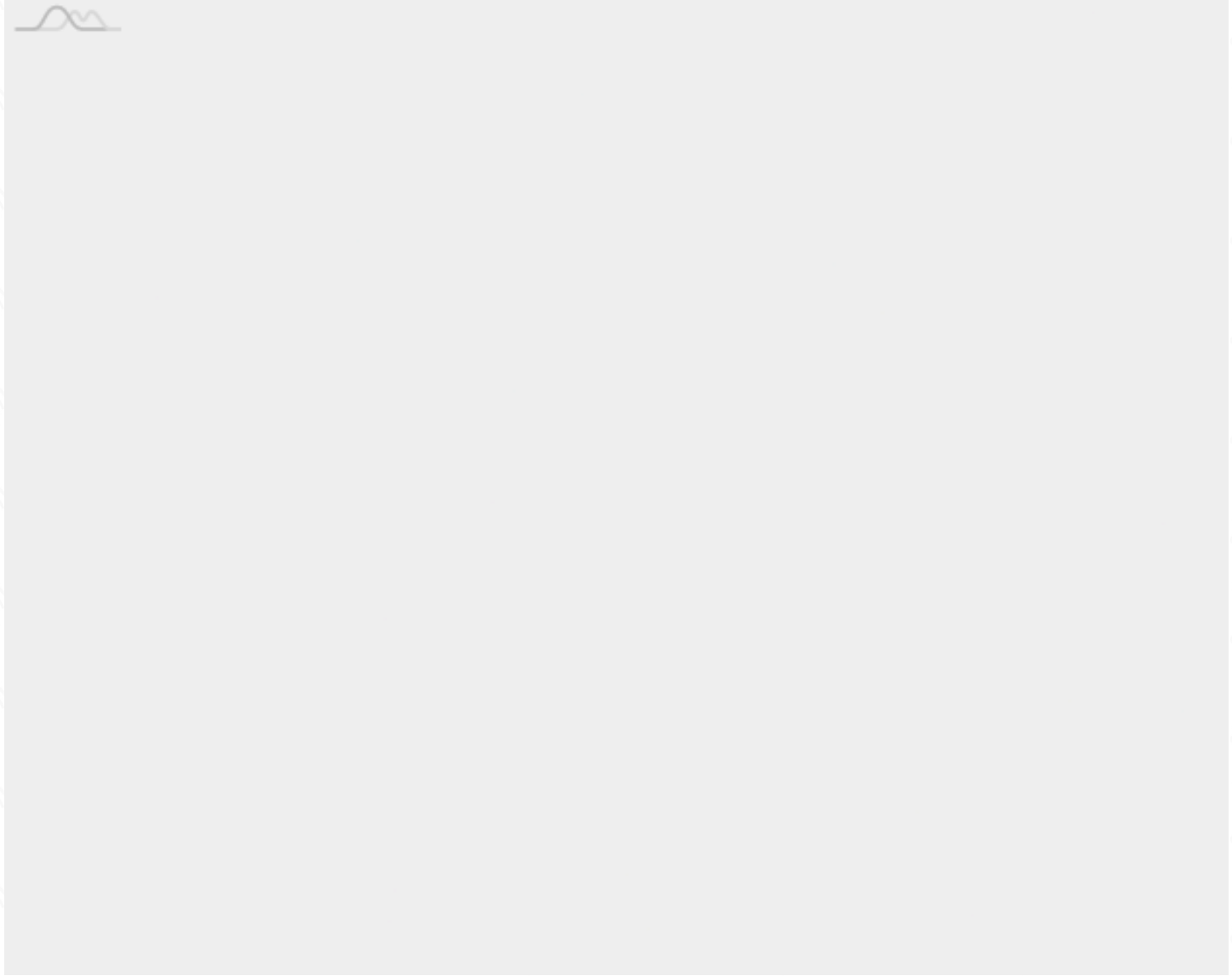


مؤشر

ترجمات





ميدل إيست أي: كيف قامت مصر بإخلاء هذا المجتمع المطل على الشاطئ قسراً لجذب الاستثمارات

(ترجمات . ميدل إيست أي)

نشر موقع ميدل إيست أي تقريراً أعدته بسمه مصطفى تتناول فيه إخلاء السلطات المصرية قسراً لسكان منطقة الجميل في محافظة بورسعيد لإنشاء مشروع استثماري.

تبدأ الكاتبة التقرير بمشهد سيدة وقفت في الطابق العلوي من منزلها تراقب الجرافة وهي تهدمه، شرفة تلو شرفة في يوم ربيعي مشمس في مدينة بورسعيد المصرية على البحر المتوسط.

الطرد قسراً

وقالت رجا محرم علي، أخصائية المسح الطبي، للموقع البريطاني بعد أسبوع من انتشار مقطع فيديو يوثق الحادث على الإنترنت: «ما زلت لا أستطيع أن أصدق أنني على قيد الحياة. كان من الممكن أن ينهار المنزل وكنت سأموت».

وأضافت: «ولكن، حتى لو نجوت، فإن طردي قسراً من منزل عائلتي هو بمثابة سلب لحياتي». وفي يوم الخميس 14 مارس، هُدم المنزل بالكامل.

رجاء هي من بين مئات من سكان حي الجميل في بورسعيد، الذين دمرت منازلهم أو من المقرر إزالتها قريباً لتمهيد الطريق للاستثمارات في الأرض الرئيسة المطل على الشاطئ.

بدأت عملية الهدم في أوائل فبراير وما زالت مستمرة بلا هوادة حتى وقت إعداد هذا التقرير. وبحسب السكان الذين تحدثوا مع الموقع، فقد هُدم 290 منزلاً، ولا يزال هناك حوالي 25 منزلاً، ينتظر أصحابها المصير نفسه.

أنشأت محافظة بورسعيد حي الجميل بغرب بورسعيد عام 1978، عندما خصصت المحافظة 317 قطعة أرض تقع مباشرة على ساحل البحر المتوسط، على بعد 10 كيلومترات من المدينة، لتخفيف الضغط على الأجزاء الأخرى المكتظة بالسكان بالمحافظة، بحسب ما ذكرت جمعية جميل لحماية البيئة والتنمية.

وقام السكان ببناء منازلهم على الأرض بأموالهم الخاصة، وبترخيص من المحافظة، بموجب نظام حق الانتفاع. كما تعاونوا أيضاً في تقديم المرافق على نفقتهم الخاصة دون دعم حكومي، وفقاً لثلاثة من السكان الذين تحدثوا إلى الموقع.

وظل الوضع مستقراً لنحو أربعة عقود، حتى عام 2019، عندما أعلنت محافظة بورسعيد انتهاء عقد إيجار الأرض من جانبها ورفضت استلام الدفعات السنوية الثابتة من السكان مقابل الوحدات، قائلة إنها أقل بكثير من القيمة الحالية للأرض.

ووصف محافظ بورسعيد عادل الغضبان الحي بأنه «عشوائي» وقال إن عمليات الهدم جزء من خطط لجعل المدينة خالية من الأحياء الفقيرة وتطوير الجزء الغربي من بورسعيد.

وقال خلال مؤتمر مع عدد من الأهالي: «من حقنا تطوير هذه المنطقة، ليس لمصلحتنا، بل لكم ولأطفالكم».

اتصل موقع ميدل إيست آي بمكتب الغضبان للتعليق على شكاوى السكان، لكنه لم يتلق رداً حتى وقت النشر.

عمليات الإخلاء القسري غير القانونية

وقالت جماعات حقوقية وسكان إن قرار إنهاء العقد اتخذ من جانب واحد دون التشاور مع السكان.

وقالت المفوضية المصرية للحقوق والحريات إن هيئة التخطيط العمراني، التي كلفها الرئيس عبد الفتاح السيسي بتقديم البدائل، «منحازة» لقرار المحافظة بإخلاء السكان.

وئذت عمليات الهدم أيضاً على الرغم من دعوات أعضاء البرلمان لاستكشاف حلول بديلة.

وقد حصل الموقع على نسخ من ثلاث بيانات قدمها نواب إلى الحكومة، والتي تطالب بالتعليق الفوري لأنشطة الهدم. ويدعون إلى دراسة شاملة للبدائل التي يقترحها السكان، بما في ذلك رغبتهم المعلنة في شراء الأرض بقيمتها السوقية العادلة.

وقالت مها أحمد، محامية حقوق الإنسان في المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن سكان الجميل يتعرضون «لعمليات إخلاء قسري غير قانونية».

وقالت مها: «بدأت الحكومة عمليات الإخلاء القسري في الأول من فبراير، متجاهلة تماماً الحلول التي اقترحها السكان لتطوير منطقتهم».

تحظر المادة 63 من الدستور المصري صراحة أي شكل من أشكال التهجير القسري للمواطنين، وتعتبره جريمة جنائية لا تسقط بالتقادم.

وأضافت: «ما يحدث حالياً يشكل انتهاكاً لحق أساسي من حقوق الإنسان في السكن الآمن والملائم، مما أدى إلى نزوح مئات الأسر دون مساعدة أو بدائل حقيقية».

وأضافت أن عمليات الهدم تشكل انتهاكاً للالتزامات مصر الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليق العام رقم 7 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يتناول على وجه التحديد المادة 11-1. من العهد (المتعلق بالحق في مستوى معيشي مناسب، بما في ذلك الحق في السكن اللائق)، الذي يحظر عمليات الإخلاء القسري.

«تعب والدي وذكرياتنا»

ولفت الموقع إلى أن والد رجا قام ببناء منزل العائلة في أواخر السبعينيات. وبعد وفاته ورثت المنزل مع شقيقاتها الأربع.

وتروي رجا أن والدها اضطر للعمل في الخارج لسنوات وتحمل الغربة والوحدة لتأمين المال لأسرته لبناء هذا المنزل، غير مدرك أن ابنته ستواجه النزوح بعد أربعة عقود.

وفي ديسمبر 2020، وافق المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية على إعلان حي الجميل ببورسعيد منطقة إعادة تطوير. وهذا يعني، وفقاً للمادة 47 من قانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982، أنه يجوز هدم العقارات في تلك المنطقة لأغراض التنمية والمنفعة العامة مع تقديم التعويضات لأصحابها وأصحاب الحقوق. وهذا لم

يحدث. ولم يُعوض أحد.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً لشروط عقود الانتفاع بينهم وبين إدارة مجلس الحي، يجب على الحكومة تعويضهم في حالة إنهاء العقود. لكن لم يعرض عليهم أي مسؤول أي تعويض من هذا القبيل عن منازلهم المفقودة.

لكن رجاء قالت إن خسارتهم ليست مجرد تعويض مالي. وقالت: «قيمة المنزل ليست نقدية، إنها تعب والدي وذكرياتنا».

لجأت رجاء وسكان الحي الآخرون إلى القضاء المصري كملاذ أخير لضمان حقوقهم المنصوص عليها في عقود الانتفاع.

وأوضح محامي عدد من الأهالي أن أراضي حي الجميل مُنحت على أساس عقود انتفاع سنوية قابلة للتجديد. ومع ذلك، بعد أربعة عقود من الاتفاقية الأولية، أنهت محافظة بورسعيد هذه العقود من جانب واحد دون استشارة السكان.

كما رفضوا دفعات الإيجار السنوية للوحدات، زاعمين أن الحي أصبح حياً فقيراً ويتطلب إعادة التطوير.

وأكد المحامي، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، أن البدء في الهدم دون تعويض يخالف القانون المدني، وتحديدًا المادة 925. وأكد أنه طالما أن المحافظة سمحت بالبناء وأصدرت التراخيص، فإن الدولة ملزمة بتعويض المالكين.

وقال عديد من السكان الذين جرى إجلاؤهم إنهم رفعوا دعوى قضائية أمام القضاء الإداري، لكنهم لم يتلقوا أي رد من المحكمة حتى الآن. وقد رفعوا القضية الآن إلى المحكمة الإدارية العليا.

تكتيكات الإخلاء

قال السكان إن الحكومة استخدمت أساليب مختلفة بخلاف هدم المنازل بينما كان السكان لا يزالون بالداخل لإجلائهم قسراً، بما في ذلك القطع المتعمد للكهرباء والمياه.

وقالت أم لطفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات في الحي، والتي اختارت عدم الكشف عن هويتها، إن زوجها احتجز لمدة 24 ساعة للضغط عليهما لمغادرة منزلهما.

وأضافت: «لقد كانت رسالة واضحة مفادها أنه إذا لم نغادر طواعية، فسوف تُطرد بالقوة».

وقالت: «نحن ندرك أن المنزل قد يُهدم، ولكننا نتمسك بلحظاتنا الأخيرة في هذا المكان».

وأضافت أنه لم يبلغهم أي مسؤول بأي تعويضات. ومع ذلك، ناقش أحد المقاولين التعويض معهم، والذي تراوح بين 40 ألف جنيه مصري إلى 80 ألف جنيه (850 إلى 1700 دولار). وقالت إن المبلغ «غير عادل على الإطلاق».

وبحسب ساكنة أخرى، يُستدرج الناس خارج منازلهم للتحدث مع المسؤولين المحليين، فقط لتبدأ الحرافات على الفور في الهدم عند مغادرتهم منازلهم.

وقالت الساكنة التي كانت تقيم في منزلها في الحي منذ 42 عاماً: «لقد طلبوا منا الخروج لفترة وجيزة لإجراء

محادثة، ولكن بينما كنا منخرطين في الحوار ونسعى للحصول على توثيق فيما يتعلق بأمر الهدم والإخلاء، صدمنا عندما شاهدنا الجرافات تهدم جزءاً من المنزل الخاص بنا».

كما اتهمت الساكنة السلطات المحلية بالتخريب المتعمد لأنابيب المياه، ما أدى إلى فيضانات في الشوارع، وإعاقة الحركة بشكل كبير.

وأضافت أن الشوارع غمرتها المياه. ونشر سكان آخرون مقاطع فيديو وصور على صفحاتهم على فيسبوك تظهر أدلة على الأضرار.

انهارت رجا عندما هدمت الجرافات منزلها بالكامل يوم الخميس 14 مارس.

وقالت للموقع: «كان هذا المنزل هو كل ما لدينا. نحن نحب بلدنا، ونتمنى لو لم يكن الأمر بهذه القسوة علينا».

ميدل إيست أي: المنظمات غير الحكومية تطالب بالاعتذار بعد إغلاق قضية استمرت 13 عاماً بسبب نقص الأدلة

(ترجمات . ميدل إيست أي)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على طلب منظمات الحكومة المصرية بالاعتذار بعد إغلاق قضية استمرت سنوات لنقص الأدلة.

وقال الموقع البريطاني إن مصر أعلنت عن إغلاق قضية تاريخية استمرت 13 عاماً، والتي اتهم فيها المدافعون عن حقوق الإنسان بتلقي تمويل أجنبي غير مشروع - لكن المتضررين من هذه الاتهامات يطالبون بالعدالة.

وأعلن قاضي التحقيق، الأربعاء، إغلاق القضية رقم 173 لسنة 2011 المعروفة إعلامياً بـ«قضية التمويل الأجنبي»، بسبب ما وصفها بـ«عدم كفاية الأدلة».

وقد أثارت هذه القضية إدانة على نطاق واسع باعتبارها هجوماً ذا دوافع سياسية على المجتمع المدني في مصر.

ويمثل قرار القاضي أحمد عبد العزيز نهاية التحقيق ضد 85 منظمة.

وأضاف أن ذلك يعني أيضاً إنهاء تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على أعضاء هذه المنظمات.

وفي هذه القضية، اتهمت جماعات حقوق الإنسان وموظفوها بارتكاب «جرائم ضد الأمن القومي»، مع استخدام منشوراتهم على الإنترنت فقط كأدلة.

لكن لم توجه أي اتهامات رسمية إليهم، ولم تبدأ أي محاكمة.

وقبل صدور القرار يوم الأربعاء، كانت الاتهامات الموجهة ضد معظم المنظمات المعنية قد أسقطت بالفعل، ولا يؤثر قرار هذا الأسبوع إلا على خمس منظمات فقط.

وكانت هذه المنظمات هي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان والمنظمة العربية للإصلاح الجنائي ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.

ودعت جماعات حقوقية ومدافعون عن حقوق الإنسان إلى تقديم اعتذار وتعويض للمتهمين.

ونقل الموقع عن حسين بيومي، مسؤول الدفاع عن السياسة الخارجية في منظمة العفو الدولية، والذي سبق له أن راقب القضية كباحث في منظمة العفو الدولية في مصر، قوله إن إغلاق القضية خطوة مرحب بها ولكن «متأخرة».

اعتذار علني

وقال لموقع ميدل إيست آي: «يجب على الحكومة إصدار اعتذار علني وتعويض المدافعين عن حقوق الإنسان عن سنوات من التشهير والإجراءات العقابية، لمجرد دافعوا عن حقوق الملايين من الناس».

وأعرب بيومي عن تفاؤل حذر بشأن احترام الحكومة لقرار المحكمة. وقال: «من السابق لأوانه القول ما إذا كان هذا يمثل تحولاً جدياً في حملة القمع التي تشنها الحكومة على المجتمع المدني».

وأضاف: «ويجب أن يتبع إغلاق القضية رقم 173 رفع جميع حالات حظر السفر وتجميد الأصول المفروضة على المدافعين عن حقوق الإنسان، ويجب إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفياً، ويجب تعديل قانون المنظمات غير الحكومية لجعله يتماشى مع التزامات مصر».

وأشار الموقع إلى أن حسام بهجت، مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ممنوع من السفر وممنوع من الوصول إلى حسابه البنكي لمدة ثماني سنوات.

وبعد إغلاق القضية، قال إنه شعر «بالبراءة ولكن ليس بالارتياح».

وطالب بـ«الاعتذار الرسمي والعلني وتعويض الأضرار النفسية والمادية الناجمة عن هذه القضية الوهمية».

ورحب جمال عيد، مؤسس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بقرار رفع حظر السفر عنه، لكنه قال إنه لا يزال يأمل في «عودة جميع الأبرياء والمضطهدين إلى عائلاتهم وأحبائهم»، في إشارة إلى ما يقدر بنحو 65 ألف سجين سياسي ما زالوا يرزحون تحت وطأة المعاناة. في السجون المصرية.

لقطات الشاشة كدليل

أثناء التحقيقات مع إحدى المنظمات، أدلى مسؤول أمني بشهادته أمام قاضي التحقيق باستخدام 107 لقطات شاشة لعمل المنظمة غير الحكومية، واتهمها بـ«الإضرار بالأمن القومي»، ونشر حالة عدم الاستقرار في مصر، وتشجيع حالة الفوضى والانفلات الأمني، وتشجيع الخلافات داخل المجتمع المصري، وفشل النظام المصري».

وفي قضية أخرى، اتهمت إحدى المنظمات بـ«نشر ادعاءات كاذبة» حول الأقليات الدينية في مصر، ووجود تمييز ضد المسيحيين الأقباط والبهائيين، «بهدف الإضرار بالأمن القومي وتشويه صورة البلاد في الخارج» باعتبارها «نشر بيانات كاذبة عن وجود فتنة طائفية في مصر».

وقال مركز القاهرة لحقوق الإنسان يوم الجمعة إن «القرار لا يعالج الظلم الذي تعرض له العشرات من المدافعين

عن حقوق الإنسان الذين استهدفتهم القضية على مدار العقد الماضي».

وقد أُبعد بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان وقالت المجموعة إنه حكم عليه غيابيا بالسجن 18 عاما وما زال الحكم عليه ساريا.

ويعيش حسن وعشرات غيره من المدافعين عن حقوق الإنسان حاليًا في المنفى لأنهم يخشون الاعتقال إذا عادوا إلى مصر.

كما دعا مركز القاهرة لحقوق الإنسان مصر إلى وضع حد لحملتها المستمرة على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك إبراهيم متولي، وعزت غنيم، وهدي عبد المنعم، الذين ما زالوا خلف القضبان بسبب عملهم.

وأشار مركز القاهرة لحقوق الإنسان إلى أن حكومة السيسي أضافت مدافعين عن حقوق الإنسان - مثل محمد الباقر - إلى «قائمة الإرهاب».

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال النشاط جاسر عبد الرازق وكريم عنارة ومحمد بشير من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ممنوعين من السفر، كما جُمِدت أصولهم.

ويدعو مركز القاهرة لحقوق الإنسان إلى مراجعة تشريعات مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات في مصر لضمان حرية المدافعين عن حقوق الإنسان في القيام بعملهم دون خوف من الانتقام.

وأضاف: «فقط من خلال مراجعة شاملة للتشريعات المصرية القمعية، والإفراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين السلميين، وفتح المجال العام بشكل حقيقي، يمكن للسلطات المصرية إظهار إرادة سياسية حقيقية للإصلاح».

جيروزاليم بوست: جوتيريش يزور الحدود المصرية بينما تقول إسرائيل إن غزو رفح أصبح وشيكا

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا يسلط الضوء على زيارة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش للجانب المصري من معبر رفح وسط تهديد إسرائيلي بشن عملية برية في رفح.

ونقلت الصحيفة العبرية عن فرحان حق، نائب المتحدث باسم جوتيريش، قوله اليوم الجمعة، خلال مؤتمر صحفي، إن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش سيجتمع مع العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة على الجانب المصري من حدود رفح يوم السبت خلال رحلة تضامن رمضان تشمل عدة دول.

ولا يعتزم جوتيريش الذهاب إلى غزة، إذ قال حق إن التدايعات الأمنية المترتبة على الذهاب إلى غزة ستجذب الموارد من المدنيين الذين يحتاجون إليها.

وسيسافر جوتيريس بعد ذلك إلى الأردن حيث سيزور مرافق الأونروا وسيتناول إفطار رمضان مع اللاجئين الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة في عمان.

ثم قال حق إن تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وشركاء آخرين فقدوا الاتصال بالعاملين الصحيين في مستشفى الشفاء خلال الأيام الخمسة منذ بدء العملية هناك.

ومع وجود تقارير عن اعتقال واحتجاز العاملين في مجال الصحة، حذر غيبريسوس من أن الوضع المستمر يمكن أن يؤثر على قدرة المستشفى على العمل ولو بالحد الأدنى، وحرمان الناس من الرعاية الحرجة المنقذة للحياة.

وتحذر اليونيسف وشركاؤها من أن ندرة المياه وتحديات النظافة وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي تشكل مخاطر صحية خطيرة على الأطفال، بحسب حق.

وقال حق إن الأمم المتحدة على اتصال مع زملائها فيما يتعلق بتنسيق توزيع المساعدات عبر الرصيف المؤقت الذي تقيمه الولايات المتحدة قبالة ساحل غزة.

أفريقيا ريبورت: الاتحاد الأوروبي يقدم 8 مليارات دولار لمساعدة مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

تناول تقرير نشره موقع أفريقيا ريبورت تقديم الاتحاد الأوروبي لحزمة تمويل بقيمة 8 مليار دولار لمصر وذلك لمساعدتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وقال الموقع الفرنسي إن وفد من الاتحاد الأوروبي بقيادة أورسولا فون دير لاين زار القاهرة في 17 مارس لتوقيع اتفاق، على غرار اتفاق مماثل أبرم مع تونس، ينص على تقديم مساعدات بمليارات اليورو مقابل تشديد الرقابة على الحدود.

وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في القاهرة نهاية الأسبوع الماضي، إلى جانب رؤساء وزراء اليونان، وإيطاليا، وبلجيكا. ولم تصل خالي الوفاض: ففي جيبها كان هناك اتفاق مع مصر بقيمة 7.4 مليار يورو (8 مليارات دولار).

وتأمل المفوضية في إبرام اتفاق مع مصر مماثل للاتفاق الذي وقعته مع تونس في الحد من تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا.

وفي حين أن الهدف المعلن للاتفاقية هو مساعدة الحكومة المصرية في السيطرة على الهجرة غير الشرعية، خاصة في ضوء تدفق السودانيين الفارين من الحرب التي مزقت البلاد خلال العام الماضي، إلا أنها تهدف أيضاً إلى تقديم الدعم لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه أكبر دولة في شمال أفريقيا.

إنترفاكس: حركة السياحة الروسية إلى مصر تقفز %40 إلى 1.4 مليون عام 2023

(ترجمات . إنترفاكس)

اهتمت وكالة إنترفاكس الروسية بزيادة حركة السياحة الروسية إلى مصر خلال العام الماضي 2023 وذلك وفقاً لتصريحات الرئيس التنفيذي لهيئة تنشيط السياحة المصري.

ونقلت الوكالة عن عمرو القاضي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنشيط السياحة المصرية، قوله للصحفيين في معرض ميت الدولي للسياحة في موسكو، إن حركة السياحة من روسيا إلى مصر ارتفعت بنسبة %40 إلى 1.4 مليون رحلة في عام 2023.

وقال إن أكثر من 1.4 مليون سائح من روسيا زاروا مصر في عام 2023، بزيادة %40 عن عام 2022، مما يجعل الروس ثاني أكثر الوافدين زيارة للبلاد بعد الألمان. وشملت الأسواق الخمسة الأولى أيضاً المملكة العربية السعودية وإيطاليا والمملكة المتحدة.

وقال القاضي إن مصر شهدت رقماً قياسياً من السياح في عام 2023. وقال القاضي إن البلاد استقبلت 14.9 مليون زائر في عام 2023، وهو ما يزيد بكثير عن الرقم 4.9 مليون في عام 2021 وأكثر من الرقم القياسي البالغ 14.7 مليون في عام 2010.

وأضاف أنه من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2024، نظراً لارتفاع عدد السائحين الذين زاروا مصر في أول 50 يوماً من العام بنسبة %8 عن العام السابق.

وقال إن مصر تخطط لاستقبال المزيد من السائحين الروس هذا العام بفضل التوسع في برامج رحلات شركات مصر للطيران وإيروفلوت وروسيا إيرلاينز وغيرها.

فوكس نيوز: لماذا لا توفر مصر وغيرها من دول الجوار الفلسطيني ملجأ للنازحين العالقين في حرب غزة؟

(ترجمات . فوكس نيوز)

استعرض تقرير لشبكة فوكس نيوز الأسباب التي تدفع دول الجوار الفلسطيني لرفض قبول النازحين من سكان غزة رغم استمرار الحرب في قطاع غزة.

وتلفت الشبكة في مطلع تقريرها إلى أنه وبعد اجتماع وزير الخارجية أنتوني بلينكن يوم الخميس مع نظيره المصري

في القاهرة، أشار بيان صحفي إلى أن «الوزير كرر رفض الولايات المتحدة لأي تهجير قسري للفلسطينيين من غزة».

وفي حين لم يعد التهجير القسري مطروحاً على الطاولة يتساءل بعض المحللين لماذا لا تمنح دول المنطقة، على أقل تقدير، ملجأ مؤقتاً للفلسطينيين في غزة.

ما وراء الرفض

تقول الشبكة إن صور الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والمدنيين اليائسين الذين يبحثون عن الغذاء والماء في قطاع غزة الذي مزقته الحرب غمرت قنوات وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة، واتهمت تقارير دامغة صادرة عن منظمات الإغاثة إسرائيل بعرقلة تسليم المساعدات الحيوية. ومع ذلك، فإن رد فعل المجتمع الدولي هو إجبار هؤلاء الأشخاص على الاستمرار في العيش في وضع إنساني يزداد سوءاً.

وأشارت الشبكة إلى أن طلبات التفسير التي قدمتها فوكس نيوز حول هذه السياسة من كل من الدول الإقليمية، التي قدمت في الماضي ملجأ للمدنيين الفارين من الحروب في سوريا والعراق والسودان، ومن المنظمات الدولية التي حشدت لمساعدة اللاجئين من الأراضي الأخرى التي مزقتها الحرب، قوبلت إما بالصمت أو ببيان أحادي البعد يؤكد على أنه لا ينبغي إجبار سكان غزة على مغادرة القطاع الساحلي.

ولم تتناول أي من الردود الأشخاص في غزة الذين هم في أمس الحاجة إلى إبعاد أنفسهم أو عائلاتهم عن الأذى، حتى ولو بشكل مؤقت، حتى يعلن وقف إطلاق النار. كما أنها لم تتناول حقيقة أن الكثير من المساكن والبنية التحتية المدنية في غزة قد دمرت بعد خمسة أشهر من القتال وقد تستغرق إعادة الإعمار سنوات.

وقالت داليا زيادة، مديرة مركز ميم لدراسات الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط: «إننا نشاهد الآن مشهداً كوميدياً سوداء حيث تناشد إسرائيل المدنيين الفلسطينيين إخلاء المناطق التي يختبئ فيها المسلحون، حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من استهدافهم، في حين تحث الدول العربية وحتى بعض القوى الغربية والمنظمات الدولية الشعب الفلسطيني على البقاء في منطقة حرب خطيرة».

وأضافت: «هذه الدول العربية والمنظمات الدولية ستلوم إسرائيل لاحقاً على تنفيذ هجمات غير متناسبة في مناطق مكتظة بالسكان حيث يختبئ مسلحو حماس عمداً بين المدنيين الفلسطينيين».

وقالت زيادة، وهي مواطنة مصرية اضطرت للفرار من موطنها القاهرة بعد إدانتها لهجوم حماس في جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر، إنه منذ إنشاء إسرائيل في عام 1948، واصل القادة العرب الدعاية التي مفادها أن قبول اللاجئين الفلسطينيين «يقوض القضية الفلسطينية و ستسمح لإسرائيل بالسيطرة على كامل الأراضي المتنازع عليها».

وأضافت: «في الآونة الأخيرة، تغير الخطاب قليلاً لتبرير رفض استقبال اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في دول مثل مصر والأردن، وهما الجارتان المباشرتان للأزمة الحالية»، مشيرة إلى أنه بدلاً من السماح للفارين من العنف بالذهاب إلى هناك زعمت مصر أن فتح أبوابها أمام اللاجئين الفلسطينيين، ولو مؤقتاً، سيشكل تهديداً للأمن القومي للبلاد.

وبدلاً من ذلك، عززت مصر، التي تشترك في حدود مباشرة ومعبر بري مع قطاع غزة، دفاعاتها بجنود إضافيين وعززت الجدار على طول الحدود بين مصر وغزة.

وأضافت الشبكة أن تقارير ظهرت مؤخراً تفيد بأن شركة سفر مصرية تفرض مبالغ باهظة على الفلسطينيين الذين يرغبون في مغادرة القطاع. وقد أوضح تقرير معمق نشره في وقت سابق من هذا الشهر قناة سكاي نيوز البريطانية بالتفصيل كيفية تحصيل ما يصل إلى 5000 دولار لكل شخص بالغ و2500 دولار للطفل من وكالة سفر مصرية، هلا للسفرات، لترتيب المرور عبر المعبر الحدودي والوصول إلى الأمان في شبه جزيرة سيناء. قبل بدء الحرب، كان من الممكن ترتيب السفر عبر الوكالة مقابل 350 دولاراً فقط للشخص الواحد.

وذكر التقرير أن مصر سمحت رسمياً للأجانب والجرى فقط بمغادرة غزة منذ بدء الحرب في أكتوبر. ومع ذلك، أشارت إلى أن عدد الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم طبيياً والرعايا الأجانب المغادرين كان أقل بكثير من أولئك الذين دفعوا أموالاً مقابل المغادرة. وقال التقرير إنه على الرغم من أن خدمة شركة هلا لم تكن مدرجة كخدمة حكومية رسمية، إلا أن جميع عمليات الدخول إلى مصر تراقبها سلطة الحدود.

وقال مصطفى البرغوثي، رئيس كتلة المبادرة الوطنية الفلسطينية وعضو البرلمان الفلسطيني في الضفة الغربية، إن فرض رسوم على الفلسطينيين لمغادرة غزة أمر خاطئ، لكنه أشار إلى عدد الأشخاص الذين يريدون الخروج بالفعل من القطاع «محدود للغاية».

وأضاف أن «الشعب الفلسطيني لا يريد أن يكون لاجئاً مرة أخرى. لقد أصبح البعض لاجئين بالفعل في الماضي ولا يريدون أن يُجبروا على الخروج مرة أخرى».

وقال البرغوثي: «لن يقبل أحد بطرد الناس من غزة، هذه خطة "إسرائيل" - تطهير غزة - وهو أمر لا يمكن أن نقبله. والسؤال هو لماذا لا تسمح "إسرائيل" بدخول المساعدات الكافية إلى غزة، ولماذا هناك الآلاف والآلاف من الشاحنات تنتظر الدخول؟ والسؤال هو لماذا تقصف "إسرائيل" المناطق المدنية ولماذا دمرت "إسرائيل" مستشفياتنا وجامعاتنا؟»

وقال أيضاً إن "إسرائيل" تمنع على نحو فعال الأفراد المصابين من مغادرة غزة، مما يشير إلى أنه من بين حوالي 16,000 شخص يحتاجون إلى المغادرة لتلقي العلاج الطبي، لم يُسمح إلا لأربعة أشخاص بالمغادرة.

أسوشيتد برس: مصر ترفع أسعار الوقود بعد انخفاض قيمة العملة المحلية

(ترجمات . أسوشيتد برس)

سلط تقرير لوكالة أسوشيتد برس ونشرته عدة صحف الضوء على رفع الحكومة المصرية لأسعار الوقود والذي جاء بعد أيام من خفض مصر لقيمة العملة المحلية.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الحكومة المصرية رفعت أسعار الوقود يوم الجمعة في خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية على السكان الذين يعانون بالفعل.

وقد أعلنت الحكومة عن الأسعار الجديدة على صفحة مجلس الوزراء على الفيسبوك، ودخلت حيز التنفيذ صباح

الجمعة. وارتفع سعر السولار، وهو الوقود الرئيس لنقل الأشخاص والبضائع، من 8.5 جنيه مصري (0.18 دولار) إلى 10 جنيهات (0.21 دولار) للتر.

ورفعت مصر، وهي مستورد صاف للطاقة، سعر البنزين 95 أوكتان إلى 13.5 جنيه مصري (0.29 دولار) للتر من 12.5 جنيه (0.27 دولار).

وقالت الحكومة إن الزيادات جاءت نتيجة زيادة تكلفة استيراد الطاقة بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية والارتفاع العالمي في أسعار الطاقة بعد الاضطرابات في البحر الأحمر.

في 6 مارس، أعلن البنك المركزي المصري عن اعتماد سعر صرف قائم على السوق بعد ما يقرب من عام من الدفاع عن العملة المحلية المبالغ في تقدير قيمتها، الأمر الذي أدى عن غير قصد إلى تنشيط السوق الموازية. وانخفض السعر الرسمي للجنيه من حوالي 31 إلى 51 جنيهاً للدولار قبل أن يرتفع بنسبة 10% تقريباً في الأسابيع الأخيرة حيث بدأ القطاع المصرفي في تلقي تدفقات كبيرة من العملات الأجنبية، وفقاً للحكومة.

كما رفعت الحكومة تكلفة أسطوانات الغاز المستخدمة على نطاق واسع من 75 جنيهاً مصرياً (1.61 دولار) إلى 100 جنيه (2.14 دولار). وقال أحد أعضاء مجلس الوزراء العام الماضي إن المصريين يستهلكون حوالي 800 ألف أسطوانة غاز يومياً، 50% منها مستوردة.

ومن المتوقع أن يؤثر ارتفاع أسعار الوقود بشكل أكبر على القوة الشرائية للمستهلكين ومعدلات التضخم. وفي الشهر الماضي، قفز معدل التضخم السنوي في المناطق الحضرية إلى 35.7% من 29.8% في يناير. وارتفعت تكلفة الغذاء وحده بنسبة % تقريباً في فبراير مقارنة بالعام السابق.

ويأتي ارتفاع الأسعار تماشياً مع الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لصرف المزيد من القروض لمصر.

وتوصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في وقت سابق من هذا الشهر لزيادة خطة الإنقاذ إلى 8 مليارات دولار من 3 مليارات دولار بعد مفاوضات ماراتونية.

وقد حثت مؤسسة الإقراض الحكومية باستمرار على خفض قيمة العملة والشروع في سياسات تشديد نقدي ومالي، بما في ذلك خفض الدعم الحكومي.

وأشارت الوكالة إلى أن الاقتصاد المصري تضرر بشدة بسبب سنوات من التقشف الحكومي، وجائحة فيروس كورونا، وتدابير الغزو الروسي لأوكرانيا، ومؤخراً، الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة. وأدت هجمات الحوثيين على طرق الشحن في البحر الأحمر إلى خفض إيرادات قناة السويس، التي تعد مصدراً رئيساً للعملة الأجنبية لمصر. وأجبرت الهجمات حركة المرور على الابتعاد عن القناة وحول الطرف الأفريقي.

وفي الشهر الماضي، أُلقت الإمارات العربية المتحدة طوق نجاة لمصر من خلال الإعلان عن مشروع استثماري بقيمة 35 مليار دولار على طول ساحلها على البحر المتوسط.